جدل عاصف بسبب بيان لاقطاب المعارضة يوسع دائرة الخصومة ويطالب بحكومة انقاذ وطني تصد الغزاة

الاردن: قصف اعلامي يطال الحلفاء الجدد لقيادة الاسلاميين

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

اشتعال ازمة الخطابات والبيانات مجددا خلال اليومين الماضيين في الاردن له بكل تأكيد ما يبرره سواء على صعيد صحف الاعلام الرسمي الاردني التي حفلت امس بهجوم غير مسبوق على ما اسمته بتجار بورصة الأزمات وسواء على صعيد الحركة الاسلامية التي اصبحت الان تواجه مأزقا اضافيا لا يتعلق فقط بخصومتها السياسية مع الحكومة ولكن ايضا بخصومة مجانية فيما يبدو مع البرلمان ومع رجال الصحافة والاعلام.

ومن الواضح ان الاجواء اشتعلت مجددا على مستوى تنابز الالقاب وتبادل الاتهامات علنا بعد ان تأثرت لغة التيار الاسلامي بالاضافات التي نتجت عن تحالف التيار مع شخصيات بارزة في المعارضة لكل منها بطبيعة الحال اسباب منفصلة تتطلب التصعيد.

واجواء الحرارة على مستوى الحوار النخبوي بين رموز الحكم والمعارضة الان ارتفعت كما لم يحصل منذ سبع سنوات بعد ان اصدرت لجنة تؤطر التحالف بين الاسلاميين وبعض الشخصيات المستقلة والقومية بيانا شديد اللهجة لم يتضمن فقط عبارات خارجة عن مألوف البيان السياسي ولكن تضمن ايضا عبارات توسع قاعدة التخاصم وتوسع بيكار الازمة ليصل الى جميع مؤسسات القرار وليس الحكومة فقط.

وليس سرا الان ان بيان لجنة المتابعة التي شكلت اصلا لبحث اعتقال اربعة نواب زاروا عزاء ابو مصعب الزرقاوي ليس سرا ان هذا البيان خرج عن النص الاسلامي المعهود والمعتدل متأثرا بمفردات ولغة شخصيات معارضة عادت الى الاضواء مؤخرا فاللجنة تضم المعارض المعروف ليث شبيلات ونقيب المحامين السابق حسين مجلي ووزير الاعلام الاسبق القطب البعثي هاني الخصاونة كما تضم ولاة المتشددين في مسألة التطبيع والعلاقة مع الامريكيين.

وبالتالي ساهم دخول كل هؤلاء في صدور بيان بلغة جديدة تخرج عن المألوف في بيانات الاسلاميين فنتج عن الامر فورا ازمة جديدة لا علاقة لها بأزمة النواب الاربعة ولكن لها علاقة بتوسيع اطار الخصومة مع مؤسسات الحكم وليس مع الحكومة فقط وفقا للتقاليد المتبعة في الحالات المماثلة حيث تحدث البيان وكما لاحظت صحيفة «الغد» اليومية عن الاردن الرسمي هذه المرة وليس عن الحكومة كما وسع البيان الصاخب نطاق مطالباته استنادا الى واقعة النواب الاربعة المسجونين في سجن الجفر الصحراوي فتحدث عن تشكيل حكومة انقاذ وطني تضم شخصيات وطنية وقومية لمواجهة ما اسماه البيان بالغزو. وطرح البيان ايضا بعد ان اثار الكثير من الضجة مطالب جذرية وكبيرة من طراز ابطال اتفاقية وادي عربة ووقف الدعم اللوجستي لمشروع احتلال العراق ووقف التطبيع وهي مطالب غابت عن ادبيات المعارضة او انحسر حضورها خلال السنوات الثلاث الماضية.

المنتج الجديد في الخطاب الموجه للدولة والنظام وليس الحكومة هذه المرة كان محصلة لتلاقي المصالح في نقطة مركزية بين قيادة جبهة العمل الاسلامي وليس قيادة الحركة الاسلامية وبين مجموعة من مشاهير نخب المعارضة الذين قدروا وقرروا بان الفرصة الان مواتية لاستعادة الاضواء والعودة للملعب.

وللطرفان هنا بطبيعة الحال مصالح اساسية ومباشرة، فقيادة الجبهة تريد ان تثبت بأنها ليست وحيدة في الميدان وقادرة على استقطاب قوى وطوربيدات بشرية فردية من طراز ليث شبيلات والاخرين من رموز التيار القومي المتحالفين مع هذه القيادة توفرت لهم قضية للنقاش تسمح للعودة للمنابر وتصدر الواجهات تحت عنوان انقاذ الوطن وبالتالي كانت المحصلة عن هذا التلاقي هي المنتج الاعلامي الجديد ممثلا ببيان صاخب وسع اطر ومساحات المواجهة وامتلأ بالتصعيد ولم يخل من استفزاز سياسي مقصود وله وظيفة لمؤسسات القرار المركزية.

هذا المنتج تجاهل بصورة نادرة وجود حكومة اسمها حكومة معروف البخيت وتحدث عن بنية الموقف الرسمي واستعرض عدة قضايا لكي يثبت الاسلاميون انهم ليسوا لقمة سائغة بكل الاحوال وانهم لن يخضعوا لمخطط الحكومة في اضعاف حضورهم وحصتهم، وبالنتيجة اصبحت قضية النواب الاربعة المسجونين مجرد تفصيلة في مشهد وطني اكثر صخبا وان كانت بعض الاوساط المحايدة تتهم الحكومة بأنها وفرت ارضية مناسبة عبر اجراءاتها غير المفهومة لعودة الاضواء الى نخب متشددة لا تحمل فقط النكهة الاسلامية بل النكهة القومية ايضا كانت قبل استفزازات الحكومة وتصعيداتها الاخيرة منسية او لا يحفل بها الرأي العام.

ولذلك فشروط المواجهة الان اختلفت نسبيا والحكومة مضطرة للتشدد في مسألة النواب الاربعة حتى لا تعتبر خاضعة في وجه الطرف الاخر الذي سيتشدد بدوره ـ وهو يفعل ذلك ـ على اساس ان وقف محاكمة النواب الاربعة نتيجة لاستعراض العضلات المتبادل ولنمط التحالفات التكتيكية المثيرة التي لجأت لها قيادة جبهة العمل الاسلامي عندما مالت للتلاقي مع نخب ورموز (غاضبة جدا) على الحكومة والدولة لاسباب متعددة او نخب راغبة باستعادة المايكروفون وضجرت من البقاء في ظل الاحداث.

هذا التلاقي حصل فعلا مع اسلاميين مستقلين مثل الشبيلات ومع قوميين لهم حضور قوي مثل حسين مجلي ومع اخرين من اليسار القومي المتطرف ومع معترضين على كل ما يجري باسم الحركة الوطنية الاردنية مثل احمد عويدي العبادي، وفي الاستخلاص النهائي يبدو ان قيادة الجبهة تسعى نحو حلفاء غير متوقعين في معركتها ضد الخطوات الحكومية التي طالتها مؤخرا.

وهذه اللعبة كالروليت الروسي مفتوحة على كل الاحتمالات وتؤشر على ان القيادة التاريخية المعتدلة في جماعة الاخوان والتي تخاصمت في الماضي مع شخصيات من طراز شبيلات تميل الى الصمت في الواقع وترك المشهد للتيار الذي يقوده شيخ بمواصفات زكي سعد كما تؤشر بالمقابل على ان المشهد يتوازن لان نخب الدولة والطبقة السياسية لا تغرد في الواقع في سرب الموقف الرسمي الان ازاء الازمة مع الاسلاميين.

وعليه فالموقف اصبح مرشحا للتعقيد اكثر وليس للتصعيد فقط، فالخطوط تتشابك وما يجري في فلسطين والعراق يوفر غذاء يوميا للمنابر المتشددة ويقلص هوامش المبادرة امام الحكومة التي لم تعد في الواقع تملك اجوبة مقنعة على بعض الاسئلة المتعلقة بالتوافق مع البرنامج الامريكي في المنطقة.

والاهم ان الاصطفافات التحالفية التكتيكية الجديدة التي قامت بها قيادة جبهة العمل الاسلامي بعد ان خذلتها تيارات اليسار ورفضت الانضمام لها في الملتقى الاخير.. هذه التحالفات جديدة ومقلقة ولم تكن متوقعة حكوميا، الامر الذي يفسر العنف اللفظي المستخدم في ادانة بيان الملتقى سالف الذكر من قبل الصحف الكبرى القريبة من السلطة في عمان.

وصحيفة «الرأي» هنا حصريا كانت رأس الحربة في الهجوم على رموز التحالف الجديد بايحاءات مباشرة تطال هذه الرموز بدون ذكرها بالاسم متحدثة عن رجال يتاجرون بالدين والدنيا يتدثرون بعباءة الدين وتحت الطاولة يعقدون الصفقات الهندسية ويتلقون كوبونات النفط وهذه التلميحات تطال بشكل واضح المهندس ليث شبيلات دون ذكر اسمه ولا يحتاج القارىء لنسب مرتفعة من الذكاء لادراك ذلك.

وصحيفة «الرأي» ايضا تحدثت عن خطاب الاوهام والتضليل على صدر صفحتها الاولى وقالت «ترى وزير اعلام مرحلة ما قبل 89 كان اول وآخر من فعل وطبق قرارات لجنة الامن الاقتصادية مطالبا الصحافيين بان يكونوا في مربع الوطن.. يخرج على الناس لابسا ثوب الديمقراطي الداعي لحرية الصحافة».. هذه التلميحات لا ينقصها في الواقع الا نشر اسم الوزير السابق الدكتور هاني الخصاونة، ثم تحدثت «الرأي» عن تحالف يضم نقيب القومية العربية المتاجر بشعاراتها مادامت تخدم مصالحه الشخصية وهي عبارات لا ينقصها ايضا الا تحديد اسم المحامي البارز حسين مجلي.

في الختام وباختصار الموقف يتعقد اكثر ولغة الاتهام اصبحت مباشرة اكثر على الصعيد الاعلامي الاردني وفي ضوء هذا المستجد لا يمكن تقدير النهايات التي ستؤول اليها لعبة الخضوع بين جبهة العمل الاسلامي وبين الحكومة الاردنية وعودة البيانات الصارخة التي تطلق عبارات كبيرة وتتهم وتخون الجميع في مؤسسات القرار والتي يعقبها بالعادة مقالات عنيفة تتهم وتخون ايضا المعارضة لا يمكن اعتبارها بكل الاحوال عودة ميمونة.

الإخوان المسلمون بالأردن يحذرون الحكومة من حل جمعية المراكز الإسلامية

سالم الفلاحات

■ عمان ـ يو بي أي: حذرت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن من خطورة إتخاذ اي إجراء ضد جمعية المراكز الإسلامية التي تعتبر الذراع المالية للحركة الإسلامية الاردنية وتشرف على عدد كبير من المشاريع الخيرية في أنحاء مختلفة من البلاد.

وقال المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين سالم الفلاحات ليونايتد برس إنترناشيونال «إن من يفكر في الإقدام على خطوة من شأنها المس بجمعية المراكز الإسلامية حتماً يكون قد فقد صوابه.. لا أعتقد أن عاقلاً يمكن أن يفكر في مثل هذا الأمر».

وسرت معلومات خلال الأيام القليلة الماضية مفادها أن الحكومة الأردنية قررت وضع يدها على جميعة المراكز الإسلامية وقطع الصلة بين الجمعية وجماعة الإخوان المسلمين، فيما تحدثت معلومات أخرى عن أن الحكومة ستلجأ لإتخاذ قرار بحل الجمعية وذلك في إطار المواجهة المندلعة بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية منذ مقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق الاردني ابو مصعب الزرقاوي وزيارة أربعة نواب إسلاميين لبيت العزاء الذي أقامته عائلة الزرقاوي. واتهمت الحكومة الأردنية الحركة الإسلامية بتشجيع الإرهاب وطلبت من الحركة الإسلامية الإعتذار عن الزيارة إلا ان الإسلاميين رفضوا تقديم الإعتذار في الوقت الذي ينتظر فيه النواب الأربعة المعتقلون بدء محاكمتهم بعد أن وجهت إليهم السلطات تهمتي إثارة النعرات المذهبية وتعكير صفو الوحدة الوطنية.

وقال المراقب العام لجماعة الإخوان إنه يستبعد أن تلجأ الحكومة لإستهداف جمعية المراكز الإسلامية كونها مشروعا إجتماعيا كبيرا وناجحا، غير أنه حذر من خطورة إقدام اية جهة على إستهداف الجمعية التي تعيل آلاف الاسر الأردنية وتشرف على عدد كبير من المشاريع الإجتماعية في البلاد. وقال المدير العام للجمعية لافي قباعة ان جمعية المراكز الإسلامية تأسست عام 1963 بترخيص من وزارة الشؤون الإجتماعية وتملك حالياً نحو مليار دينار أردني (2 مليار دولار أمريكي) وتعتبر أكبر جمعية خيرية في الأردن وتعيل نحو 13 الف يتيم من مختلف مناطق الأردن. واشار قباعة الى ان الجمعية تتلقى التمويل المالي من «المحسنين وأهل الخير» داخل الأردن كما تتلقى التبرعات من جمعيات إسلامية في الخارج.

وتدير الجمعية مشاريع إستثمارية كبرى في البلاد من بينها مستشفيات ومدارس وروضات أطفال ومراكز صحية ومراكز تأهيل إجتماعي.

واكد قباعة ان الجمعية تعمل وفق الأصول وبتنسيق مع وزارة التنمية الإجتماعية، مشيراً إلى ان كشوفات الحسابات الخاصة بالجمعية متاحة لديوان المحاسبة الحكومي.

الكنيسة القبطية تتهم النظام بتشجيع الانشقاق لصالح امريكا.. طلعت السادات يشتكي عز للمدعي الاشتراكي.. وتلميح للسعودية بانتاج «عمارة يعقوبيان»

فهمي يحذر من تحول مبارك لاله وأبو المعاطي يشيد بحنانه.. والصحافيون غاضبون من القانون الجديد.. استنكار لتحويل قصر محمد علي لصالة حفلات

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي الاثنين والثلاثاء عن استمرار العدوان الاسرائيلي ضد أشقائنا الفلسطينيين ومحاولات مصر وغيرها ايجاد حل للمشكلة، وسفر الرئيس مبارك للسعودية لاجراء محادثات مع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ورئاسته لاجتماع وزاري لبحث سياسة التعليم وتشديده على عدم المساس بالمجانية وقيام القضائية الجديدة بأداء اليمين أمامه وتسليمه أوسمة للقيادات السابقة، وتصاعد حدة الأزمة بين مجلس الشعب ونقابة الصحافيين بسبب قانون الحكومة الذي ابتدع الحبس في قضية الذمة المالية، وارسال نقيب الصحافيين جلال عارف رسالة للرئيس مبارك طالبه فيها بالتدخل، والدعوة لاعتصام الصحافيين وعقد جمعية عمومية طارئة، وحضور الرئيس احتفال قوات الدفاع الجوي بعيدها السادس والثلاثين ولقاء جمال مبارك مع المستثمرين بمدينة العاشر من رمضان وتركيز الصحف الحكومية على اللقاء، واعلان نتيجة الثانوية العامة منتصف الشهر الحالي، وتقدم عضو مجلس الشعب المستقل جمال زهران ببيان عاجل لوزير الثقافة حول تحويل قصر محمد علي بشبرا الخيمة الذي صرف على أعمال تجديده خمسون مليون جنيه، ويتم تأجيره للحفلات وآخرها حفل زواج أحد القيادات الشابة الجديدة بالحزب الوطني الحاكم رغم انه يعتبر من الاثار التاريخية، وقيام الانبا مكسيموس يوحنا الأول بالإعلان رسميا عن انشاء مجمع مقدس جديد منشق عن الكنيسة الكاثوليكية، وقيام حراس الأمير أحمد بن ترك بتحطيم بعض الأماكن في فندق موفنبيك، ونشر بعض الصحف اسمه، وعدم اشارة صحف اخرى إليه، وإلى شيء مما تراكم لدينا:

فوضى النظام

ونبدأ بظاهرة أخذت تنتشر بسرعة وتعبر عن ظهور أجنحة ومراكز قوى متحركة داخل النظام تضرب بعضها البعض وتتصارع حول نوايا وقضايا، دون أن نستطيع تحديد مواقف ثابتة لها.

فمثلا زميلنا ورجل الأعمال عماد الدين أديب والذي أنتج الفيلم السينمائي «عمارة يعقوبيان»، بدأ يتعرض إلى عدة غمزات، سرعان ما تحولت إلى هجوم واتهام واضحين سددهما له زميلنا عبدالله كمال رئيس تحرير جريدة «روز اليوسف» بسبب الفيلم. وعبدالله كمال قريب جدا من جمال مبارك، وكذلك عماد الذي أجرى الحوار الشهير مع الرئيس مبارك وحوّل صحيفته اليومية الثانية ـ «نهضة مصر» ـ لمساندة جمال مبارك حتى الآن، قال عبدالله يوم الجمعة:

«أنا لا أتعامل مع الفيلم كعمل إبداعي، وإنما أتعامل معه باعتباره رسالة سياسية لرأس المال الذي يمثله عماد الدين أديب، وحتى الآن فإنني أفصل بين شخصية عماد الدين أديب كإعلامي كبير ومثير للجدل وبين دوائر العلاقات الرأسمالية التي يمثلها والشراكات المتنوعة المصادر التي يحرك بها أعماله.

لقد أنفق عماد الدين أديب أموالا طائلة على رواية حظيت بدعاية يسارية واسعة النطاق، وينتمي مؤلفها إلى حركة احتجاجية اسمها «كفاية» كتب الاستاذ عماد نفسه ضد أفكارها بل وقام بدور إعلامي احترافي في عكس اتجاه رسالتها ولكنه حول هذا العمل الذي دعمته الحركة إلى «وثيقة سينمائية تاريخية» ومنحها زخما لم يكن من الممكن أن يتوافر لها على الاطلاق، بدونه.

وربما يرى البعض أنه لا توجد علاقة بين «كفاية» والرواية ومن ثم الفيلم ولكن «كفاية» باعتبارها اعتراضا لا تقدم حلا ولا بديلا ولا أملا، وترى أن أساس مصداقية ما تفعل هو الرفض فقط وعدم طرح البديل وقد كانت تلك هي رسالة الفيلم، الرفض وإثارة الشعور بالاعتراض على الواقع الذي صوره وعدم تقديم أي حل، وترك المشاهد لإحباطه دون أية نقطة ضوء أو بارقة أمل، إلا إذا كان الإرهاب المتمثل في قتل الضابط هو الحل أو كان زواج ابن الباشا العجوز من فتاة فقيرة، هو الوسيلة الممكنة للقضاء على هذا «القرف» الاجتماعي الذي عبر عنه العمل.

أتصور أن نقطة الأمل الوحيدة مصدرها من خارج الفيلم نفسه، وهي أن النظام العام الذي أدرى إلى مجتمع في مثل تلك الحالة التي عليها الناس في «عمارة يعقوبيان» سمح بعرض هذا العمل ووافق عليه رقابيا، بل ومنحه دعاية مجانية اضافية من خلال وسائل الإعلام القومية المختلفة، تليفزيون وصحافة، بل وحضر حفل افتتاحه في القاهرة عدد من الوزراء والسياسيين على رأسهم أنس الفقي وفاروق حسني، وحاتم الجبلي وفاروق العقدة، وصفوت الشريف، وفتحي سرور وحضر افتتاحه في الاسكندرية محافظها عبدالسلام المحجوب وهو سلوك سياسي يطرح تساؤلات عديدة، ولا أريد أن أقول أن سبب ذهابهم إلى الحفل هو أنهم أرادوا أن يتأكدوا بأنفسهم من أن الفيلم لا «يلقح عليهم»، مع العلم أن هناك من اكتفى بالمصافحة والتحية وغادر المكان قبل العرض «الشريف وسرور» فإنني أطرح على الجميع تساؤلا محددا، حول ما إذا كانت «عمارة يعقوبيان» هي مصر حقا كما أوصى وقال المعلق بصوت يحيى الفخراني في بداية الفيلم. وهل هي مسخ كما قال زكي «عادل إمام» مقارنا بينها وبين باريس وهل هذه الشخصيات المشوهة هي فقط مصر، أم أن هناك شخصيات أخرى كان يجب أن تظهر في الفيلم؟!

وأتحدث هنا عن النص السينمائي الذي تم انتاجه بأموال طائلة، وليس عن الرواية الأدبية، إذ تم إجراء تعديلات فيها، كان يمكن أن تشمل ظهور الشخصيات التالية:

× شخصية عماد الدين أديب نفسه، باعتباره ابن ونتاج العصر الحالي، وقصة صعود مثيرة ـ وهو بالمناسبة كان يعيش مع والده في وسط البلد، أقصد عماد وما يمثله إجمالا.

× شخصية طارق أبو حسين صاحب شركات توظيف الأموال، كمثال وعلاقته بدوائر الإعلام البترودولاردي ورجال الدين.

× شخصية الشيخ الشعراوي وتأثير رجل الدين على الحياة العامة وعلى الرأي العام، وقدرته الطاغية على تحويل اتجاهات الناس، بهذه الحالة التي هو عليها، يمثل «عمارة يعقوبيان» من انتاج عماد الدين أديب إساءة إلى مصر، وجريمة في حق العصر، وهي إساءة مؤلمة، لأنها يفترض أنها جاءت من شركة يديرها إعلامي صاحب وعي ورؤية ليبرالية، وكان يرغب في أن يؤسس محطة أخبار أرضية، أتمنى ألا يكون محور أفكارها مماثلا لما جاء في «عمارة يعقوبيان».

4 ـ لست من الذين يميلون إلى الربط بين الثناء الذي لقيته رواية علاء الأسواني من دوائر أجنبية «السفارتان الأمريكية والبريطانية» وبين الضجة التي صاحبتها سينمائيا، على الأقل أحاول إبعاد هذا عن ذهني.

5 ـ أهم مميزات رسائل المال، رغم عيوبها العديدة، أنها تستطيع تعديل اتجاهاتها، حين تدرك أنها كانت تتحرك في الاتجاه غير الصائب».

وهذا تحذير في منتهى الخطورة يصعب الآن تحديد مصدره الحقيقي، وقد يكون مجرد رأي واستنتاج لعبدالله.

وجاء الرد في اليوم التالي مباشرة ـ السبت ـ من «نهضة مصر»، ولكن بطريقة غير مباشرة وفي غاية الهدوء من رئيس تحريرها التنفيذي زميلنا محمد الشبة الذي قال مهاجما «روز اليوسف» دون أن يذكرها في بابه اليومي ـ شوية حرية ـ

«وأحدث المشاهد الآن على الساحة هو أن الصحافة تركت كل شيء واستدارت على نفسها! حلفاء الأمس يأكلون بعضهم، صحافيون ضد صحافيين، ولا تعرف من يعطي من الضوء الأخضر، ولا تعرف من هو المطلوب ذبحه في المرحلة القادمة، ومن عليه الدور؟ ومنذ أسابيع تدور معركة «روز اليوسف» مع محمد حسنين هيكل وفي أثنائها تفجرت معركة اخرى مع «المصري اليوم»، وهذه الأيام تدور على صفحات اكثر من صحيفة حكومية ومستقلة معركة لا نعرف أولها ولا آخرها بين صاحب الدستور يحيى قلاش وجمال فهمي وقبل اشتعالها كانت النقابة تخوض مواجهة لصالح اثنين من كبار كتاب مطبوعات عصام فهمي رئيس تحرير «الدستور» و«صوت الأمة»، والغريب أن الحرائق لا تستثني أحدا، مصطفى بكري، محمد بركات، أسامة سرايا، أسامة الغزالي حرب، مجدي الجلاد، والاتهامات تتجاوز كل الخطوط الحمراء من العمالة للأمريكان والقبض من جهات أجنبية إلى الخيانة والتحقيق والهجوم الشخصي ـ مشهد سيىء جدا».

وفي نفس اليوم أيضا ـ السبت ـ تعرضت جريدة «روز اليوسف» لهجوم غير مباشر في «المصري اليوم» ـ من زميلتنا الدكتورة هالة مصطفى رئيسة تحرير مجلة «الديمقراطية» التي يصدرها شهريا مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» وعضو المجلس الأعلى للسياسات، التابع لأمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم التي يرأسها جمال مبارك، ردا على الهجمات التي تعرضت لها فيها خاصة من زميلها بـ«الأهرام» ورئيس تحرير «الأهرام الدولي»، عمرو عبدالسميع في بابه اليومي بجريدة «روز».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا وتوقف حملات الهجوم العنيف ضده التي كانت تكثر في بعض الصحف بعد الحكم في قضية ابراهيم عيسى وسحر زكي وأصبح من الممكن أن أقول، ولكن بحذر ان زميلنا وصديقنا محمد حماد، نائب رئيس تحرير جريدة «العربي» قال في عموده ـ سؤال بريء ـ

«نحن نعيش تحت رحمة الرئيس، إن شاء عفا، وإن لم يشأ فيمكن بالقانون أن تلغى السنة الدراسية للطالبة التي قامت الدنيا عليها ولم تقعد إلا بعد عفو الرئيس الأب عنها وتقديمها وأهلها الاعتذارات الواجبة على ما اقترفته في حق الذات العليا، قالت الطالبة للرئيس في ورقة امتحان لم يكن ليطلع عليها ولم تكن لتصل إلى علمه: اتق الله، فاعتبرت الوزارة المسؤولة عن التربية والتعليم أنها خرجت على الأخلاق التي تربى الوزارة عليها أبناءها من التلاميذ، أخلاق احترام الرؤساء وآداب العين التي لا يمكن أن تعلو على الحاجب، وكان يمكن للقانون أن يأخذ مجراه، وتلغى سنة من حياة الطالبة التي أساءت الأدب وخرجت على أخلاق وزارة التربية والتعليم لأنها جرؤت على قول ما لايستطيع رجالة بشنبات أن يقولوه ولكن الرئيس قرر العفو عن ذنب لم ترتكبه الطالبة، رغم أن رجال الوزارة قرروا أن يعاقبوها على ما جنته يداها في ورقة الامتحان!

وأتصور أن نقيب الصحافيين مطالب الآن أن يطلب وساطة آلاء عند الرئيس لكي يوقف عملية سلق القانون الذي يضرب حرية التعبير في الصميم، فليس من المعقول أن يسمح الرئيس بالحرية للطلاب في قول ما يريدون في موضوعات التعبير في أوراق الامتحانات بينما يحرم الصحافيون من ممارسة حرية التعبير على أوراق الصحف؟ ولا شك أن الزميل والصديق العزيز ابراهيم عيسى مطالب بدوره بالتمسح على أعتاب آلاء التي فازت بمكالمة رئاسية طمأنتها على حقها في حرية التعبير عن نفسها كما تشاء في حدود الأدب والأخلاق، لعله يحظى بعفو رئاسي كريم ينسى له طولة اللسان ويعفو عما سلف من تطاول على المقامات الرفيعة والغليظة ويوقف حبسه لمدة سنة، التي حكم بها القاضي عليه غيرة وحبا فيمن أعطانا الحرية وهو قادر على أن يسلبها منا متى يشاء!».

أما جمال فهمي عضو مجلس نقابة الصحافيين فأمره مشكوك فيه طبعا لأنه قال وبئس ما قال في بابه ـ فص ملح: «اطلقوا ملة عبادة الرئيس متشكرين جدا! كنت أعتقد حتى الأسبوع الماضي أن أقدارنا السوداء فرضت علينا نظام حكم قمعي وديكتاتوري فاسد وفاشل ومخجل جدا فقط، وأن لا شيء مطلوبا منا إلا الصبر على مكابدة مرارة وبشاعة الحياة تحت وطأة هذا النظام حتى يتدخل المولى عز وجل برحمته ويرسل من عنده ملاك الخلاص، لكنني فوجئت قبل أيام بإحساس مبهم أن حالتنا ربما تفاقمت وتقيحت وانتبلت بستين نيلة أكثر كثيرا مما كنت أظن وتملكني هاجس «استفحل وتطور بعد ذلك» ان النظام يبدو على وشك إعلان الرئيس مبارك رباً وليس مجرد حاكماً بأمره، وأن علينا من الآن فصاعدا أن نتعامل مع سيادته وكأننا اتخذناه إلهاً ووليا من دون الله تعالى، وقد يزيد النظام ويفرض علينا نوعا من طقوس العبادة اليومية للرئيس.

بدأ هذا الهاجس يتسرب إلى نفسي في تلك اللحظة التي سمعت فيها بحكم أصدرته احدى محاكم الجنح ضد الصديق والزميل العزيز إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة «الدستور» والزميلة سحر زكي المحررة بنفس الصحيفة، ومواطن غلبان ثالث يدعى محمد سعيد عبدالله استخدم حقه الدستوري في اللجوء للقضاء فنال حكماً بالسجن لمدة عام مع الزميلين عقابا لهم جميعا على مجرد الاقتراب من قداسة الرئيس، بعدما اعتبر الحكم أن هذا «الاقتراب» يقيم أركان جريمة «إهانة الرئيس».

واقلب الصفحة الأخيرة بغضب حتى اتنسم عطرا هب على خياشيمي لينعشني أنا الحزين المتوتر مؤقتا لأسباب عائلية، من عمود زميلنا احمد أبو المعاطي ـ بما أن ـ وقوله فيه وأنعم بما قال:

«أجمل من اعتماد نجاحها ونقلها إلى الصف الثاني الثانوي، هو ذلك الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس مبارك قبل أيام مع التلميذة آلاء فرج مجاهد، تلك الزهرة البرية التي كادت أن تدهسها اقدام الفيلة في وزارة كانت تسمى من قبل وزارة التربية والتعليم، وأروع ما فعله مبارك بذلك الاتصال، ومن قبله قراره الجمهوري باعتماد نتيجة تلميذة مدرسة شربين الثانوية، انه ألقم مئات من المزايدين في تلك القضية «كبشة» من الحجارة دفعة واحدة، وفي مقدمتهم هؤلاء «الآباء الكهنة» في وزارة الدكتور يسري الجمل و«حراس المعبد» في بعض صحفنا الحكومية، هؤلاء الذين طاوعتهم أقلامهم، فطالبوا ـ بدم بارد ـ برأس فتاة صغيرة، كانت كل جريمتها أنها مارست فعل الحرية دون خوف، وصدقت ما يطنطن به هؤلاء في صحفهم عن أزهى عصور الحرية والديمقراطية فانتقدت أكبر رأس في مصر، وهاجمت بعنف أكبر رأس في العالم.

ولعل كاتب هذه السطور لا يميل كثيرا ـ رغم تحفظي الشديد على نظام مبارك ومعارضتي الأشد لمجمل سياساته ـ إلى ما يردده البعض من الزملاء والأصدقاء، حول أن ما حدث لا يعدو أكثر من بروباغندا حكومية صيغت بحرفة واقتدار بالغين، لتصدير صورة جديدة للرئيس بملابس الجد الحنون، وهي صورة ـ برأيي ـ ليس مبارك في حاجة اليها، بل أنني أستطيع أن أقول بيقين أنه كان جدا حقيقيا عندما داعب «آلاء» في الهاتف وعندما نبه عليها بلهجة حازمة لا تخلو من حنان أن: «تكتب ما تؤمن به دون خوف، حتى لو كان ذلك مخالفا لكل الآراء من حولها».

انه مبارك الجد ـ وليس الرئيس ـ هو من أكتب عنه، وهو أيضا من تحدث مع «آلاء» عبر الهاتف الرئاسي، وربت على كتفها، ولعله ضمها الى صدره وقبلها من رأسها ليذهب عن روحها غبارا ثقيلا خلفه مسؤولون كبار في وزارة كانت مؤهلة حتى وقت قريب للتربية والتعليم، لكنهم بدوا وكأنهم يقدمون على جثتها مسوغات تعيينهم، كخفراء صغار في قسم شرطة أرياف بجدران ونوافذ كالحة، لقد انتقدنا مبارك كثيرا بوصفه رأس النظام في مصر، فلماذا اذن لا نشيد به بعيدا عن صفته الرسمية، خاصة بعد ما بدا لنا وقد أوشك على الثمانين من عمره كجد عظيم».

طلعت وعز

وإلى معركة عضوي مجلس الشعب طلعت السادات وأحمد عز وقيام طلعت باستئنافها ببلاغة الذي قدمه للمدعي الاشتراكي العام طالبا فيه التحقيق في الاتهامات التي وجهها لعز، وقد نشرت له «صوت الأمة» حديثا أجراه معه زميلنا محسن عيد، قال فيه خفيف الظل طلعت:

«أتحدى من يقول انني تصالحت مع أحمد عز فالأمر يتمثل في أن هيئة مكتب مجلس الشعب اتخذت قرارا بحفظ الموضوع لأن أحمد عز حصل من الحكومة على صك براءته، فأطول رجل في الحزب الوطني أعطى أقصر رجل شهادة تفيد قانونية دوره في انهيار البورصة فما كان من اللجنة إلا أن اصدرت قرارها بحفظ الموضوع، وهناك واقعة تتعلق بمدير الإدارة القانونية بشركة حديد الدخيلة الذي كشف كثيرا من بؤر الفساد والاختلاس في الشركة برئاسة أحمد عز فما كان من الأخير إلا أن أنهى تعاقده وقام بالتنكيل به بل انه زور في محاضر مجلس الادارة لحرمانه من المكافأة وهناك دعوى قضائية في هذا الشأن وما قام به مدير الشؤون القانونية بكشفه من فساد فإنه مدون في البلاغ رقم11 لسنة 2004 حصر أموال عامة وهذا يعني ان التزوير ثابت مرتين.

هذا الملف سوف يظل مفتوحا ورغم الحصار المفروض على المعلومات الخاصة بأرض غرب خليج السويس إلا أننا استطعنا الحصول على نسخة من العقد المبرم بين محافظ السويس وأحمد عز والذي جاء في تمهيده أن الطرف الأول يمثل الاراضي الواقعة بمنطقة شمال غرب خليج السويس وتقدم الطرف الثاني بطلب تخصيص مساحة قدرها 18 مليون متر مربع وفقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في هذا العقد ووافق الطرف الأول على التخصيص ليقوم الطرف الثاني بتنميتها وامدادها بالمرافق والبنية، الأساسية الداخلية لتقسيمها تمهيدا لاقامة مشروعات صناعية عليها مع الالتزام بمراعاة ما جاء بقانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنة 1982 على أن يشمل التخطيط إقامة للمنشآت الخدمية وإسكان العاملين اللازم للمنطقة.

وجاء في البند الخامس أن يلتزم الطرف الثاني «أحمد عز» بالمواعيد المحددة ولا يجوز له للتأخير عن السداد في حالة التأخير في أي قسط يلتزم بسداد فائدة تأخير قدرها 7 %.

وأما البند التاسع فقد جاء به «يحظر على الطرف الثاني أحمد عز استعمال الأرض محل العقد في غير الغرض المخصص له بالاضافة لبنود اخرى كبيرة» والواقع يقول ان أحمد عز لم يسدد ثمن هذه الأرض حتى الآن علما بأن سعر المتر هو خمسة جنيهات مما يستوجب فسخ العقد بل انه خالف القانون والعقد ومنها ما باعه «للخرافي» بسعر المتر1500جنيه، أما باقي هؤلاء الذين خصصت أراضي في هذه المنطقة لصالحهم مثل محمد أبو العينين ومحمد فريد خميس فقد باعوها.

ـ هل يقبل عاقل في مصر أن يستهلك أحمد عز الغاز المدعوم مثل أي بيت في مصر بما يعني انه يحقق مليارات الدولارات والمدهش انه يقوم ببيع الحديد للمصريين بأكثر من الأسعار العالمية في صورة احتكارية مقيتة بل الأشد مرارة وحسرة أن يقوم بعد ذلك بتصدير الحديد لاسرائيل لتقوم ببناء الجدار العازل في الاراضي الفلسطينية، رغم أن كل المنظمات الدولية اعتبرت هذا الجدار العازل عملا عنصريا إلا أن أحمد عز استغل ذلك لتحقيق أرباح بالمليارات وكأنه يقول ان هذا الجدار العازل عمل بطولي، هل يقبل شعب مصر ان يحقق شخص كائنا من كان ارباحا على جثث واشلاء أطفالنا في فلسطين وقد طالبت الحكومة بالإعلان عن كميات الحديد التي قام بتصديرها لإسرائيل ، ولكن حكومة نظيف لا تريد ان تعلن ذلك ولكن اللغز الكبير هو شركاء احمد عز في شركاته وإذا تجاسرت الحكومة وأعلنت عن اسمائهم فسوف تكون عاصفة مدوية لأنهم مسؤولون كبار».

وإلى «الفجر» وزميلتنا هناء حماد وتحقيقها الذي حذرت فيه من مخطط أحمد عز لضرب شركة الحديد والصلب قائلة:

«أخيرا أحكم امبراطور الحديد احمد عز قبضته على اعرق وأقدم مصنع لانتاج الحديد والصلب في مصر، وهو شركة الحديد والصلب المصرية بحلوان، أيادي احمد عز طالت الشركة عن طريق تحكمه في صادرات وواردات الفحم الخام الذي يعتمد عليه المصنع عبر شركة أنشئت عام 1964 خصيصا لتوفير احتياجات مصنع الحديد والصلب وهي شركة «النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية»، الآن جميع واردات وصادرات شركة لا تمر إلا بتوقيع أحمد عز، الذي يحصل مقابل تفريغ كل طن فحم على 4.5 جنيه في حين تحصل هيئة الموانىء